

مخبر الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ١٢٠ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٧/١٩٩٥
نأمر بوضع النظام الاتي :-

نظام رقم - ٣٦ - لسنة ١٩٩٥
نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٥) ويقرأ مع النظام رقم ١ - لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلى وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من ١-١-١٩٩٦ م .

المادة ٢ - تعدل المادة ١٥ - من النظام الاصلى باضافة الدرجة الخاصة الى درجات الفئة الثانية وعلى النحو التالى :-

| درجة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | ١١ | ١٢ | ١٣ | ١٤ | ١٥ | الزيادة السنوية |
|------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----------------|
| خاصة | ٢٢٣ | ٢٣١ | ٢٣٩ | ٢٤٧ | ٢٥٥ | ٢٦٣ | ٢٧١ | ٢٧٩ | ٢٨٧ | ٢٩٥ | ٣٠٣ | ٣١١ | ٣١٩ | ٣٢٧ | ٣٣٥ | ٨ |

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة ب من المادة ٥٩ من النظام الاصلى ويستعاض عنه بالنص التالى :-

ب - يستثنى الترفيع الى الدرجة الخاصة في الفئتين الاولى والثانية من احكام هذه المادة اذ يجوز ترفيع الموظف الى اي منهما اذا توافرت فيه متطلبات الوظيفة وكان يتقاضى راتب السنة الثامنة من الدرجة الاولى وامضى في اي من هاتين الدرجتين مدة فعلية لا تقل عن ثلاث سنوات .

٧-١١-١٩٩٥م

الحسين بن طلال

| | | |
|--|---|---|
| نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام الدكتور خالد الكركي | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة | رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زاهد بن شاكسر |
| وزير النقل الانديس سمير قهوار | وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي | وزير البريد والاتصالات بالوكالة باسل جردانسة |
| وزير الصحة الدكتور هارث البناينة | وزير المياه والسري الدكتور صالح ارشيدات | وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب |
| وزير التخطيط الدكتور ريمس خاف الهندي | وزير الداخلية سلامة حماد | وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام الهادي |
| وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف | وزير التموين عادل القضاة | وزير الاسكان الدكتور عبد الرزاق النصور |
| وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة ناصر الظهيريات | وزير دولة الدكتور محمد ابو عليم | وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود |
| وزير طه الهياهبه | وزير الثقافة المهندس سمير الجباشة | وزير العمل الدكتور نادر ابو الشعر |
| وزير التنمية الاجتماعية سلوى المصري | وزير السياحة والاثار عبد الآله الخطيب | وزير الطاقة والفروع المعدنية سويح دروزه |
| | | وزير التنمية الادارية الدكتور محي الدين توف |

هكذا من الرجل

نحسب ان اول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٥ .
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٥

نظام التشكيلات الادارية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١

يسمى هذا النظام (نظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٦/١/١ .

المادة ٢

تقسم المملكة الى محافظات والوية وأقضية وفقاً لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المحافظ واختصاصه

المادة ٣

أ . يرأس المحافظة محافظ ، ويعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية على ان يقرن القرار بالارادة الملكية السامية .

ب . يقسم المحافظ اليمين التالية امام جلالة الملك وذلك قبل ممارسة مهام وظيفته :-

((أقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن وان احافظ على قوانين البلاد وانظمها واقوم بواجبات وظيفتي بأمانة وتجرد))

المادة ٤

يتألف جهاز الادارة في مركز المحافظة من المحافظ ونائب المحافظ وعدد مناسب من الموظفين .

المادة ٥

أ . المحافظ هو رئيس الادارة العامة في محافظته واعلى سلطة تنفيذية فيها ويتقدم على جميع موظفي الدولة في محافظته .

ب . يخصص للمحافظ علاوة بدل تمثيل ويؤمن للمحافظ بيت مؤثث للسكن وسيارة حكومية على نفقة الدولة وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

ج . يعين نائب للمحافظ برتبة متصرف يقوم بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ ، ويقوم مقامه في حالة غيابه .

د . يعهد وزير الداخلية الى احد المحافظين القيام باعمال امين عام وزارة الداخلية وتصرف له العلاوات المنصوص عليها في فقره (ب) من هذه المادة باستثناء بيت السكن .

المادة ٦

أ . لا يجوز للمحافظ مغادرة منطقة عمله الا بأذن من وزير الداخلية .
ب . اذا تغيب المحافظ عن محافظته ولم يكن نائبه موجوداً فيكلف أعلى الحكام الاداريين في المحافظة للقيام بعمله على أن لا تقل رتبته عن متصرف ، فان لم يوجد يكلف بذلك احد أعضاء المجلس التنفيذي .

هكذا من المرحل

المادة ٧

إذا شغرت وظيفة المحافظ لأي سبب ، ولم يكن هنالك نائب للمحافظ يعهد وزير الداخلية بأعماله بالوكالة مؤقتا إلى أعلى الحكام الإداريين درجة في المحافظة أو أحد أعضاء المجلس التنفيذي .

المادة ٨

يبت المحافظ مباشرة في الأمور والعرائض الداخلة في اختصاصه ويحول الأمور والعرائض التي لا تدخل ضمن اختصاصه للمرجع المختص مشفوعة برأيه .

المادة ٩

يتولى المحافظ القيام بجميع المهام والواجبات التي تترتب له التشريعات النافذة ، وبشكل خاص بما يلي :-

- أ . صون الحريات العامة وحقوق المواطنين .
- ب . المحافظة على الأمن العام والاستقرار وصيانة السلامة العامة والشخصية واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لذلك .
- ج . تحقيق العدالة بين الجميع في حدود استقلال القضاء وضمن سيادة القانون .
- د . المحافظة على الأخلاق العامة والنظام العام .
- هـ . المحافظة على الوحدة الوطنية وتحقيق الألفة والمساواة بين جميع أبناء الوطن .
- و . مراقبة جميع مؤسسات الدولة في المحافظة بما يكفل توفير الخدمات الجيدة بأفضل السبل وتسهيل حصول المواطنين عليها .
- ز . تفتيش مراكز الإصلاح والتأهيل والسجون في المحافظة .
- ح . الإشراف على المجالس المحلية بما يكفل قيامها بواجباتها على أكمل وجه .
- ط . العمل على توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ي . صيانة ممتلكات الدولة وتطويرها .

المادة ١٠

أ . على المحافظ أن يقدم إلى وزير الداخلية تقريرا شهريا عن الأحوال العامة في محافظته وحاجات المواطنين ومطالبهم والحوادث الهامة التي تقع في محافظته

وترسل نسخ عن ذلك التقرير إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى التقارير التي تستوجبها الظروف الطارئة والمستعجلة .

ب . على المحافظ أن يعقد اجتماعا كل شهر على الأقل مع متصرفي اللوية ومديري الاقضية لدراسة شؤون المحافظة العامة واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددتها .

المادة ١١

يرأس وزير الداخلية اجتماعا للمحافظين مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل ، لاستعراض الحالة العامة في محافظاتهم ودراسة القضايا العامة في المملكة أو في كل محافظة، ويرفع الوزير تقريرا عن ذلك الاجتماع إلى رئيس الوزراء تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء .

المادة ١٢

للمحافظ أن يقترح على الوزير أو مدير الدائرة أو المؤسسة المختص نقل أي موظف بمحافظته ، وللمحافظ أن يقترح على المراجع المختصة اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق موظفي محافظته الذين يخرج أمر معاقبتهم عن دائرة اختصاصه وفق أنظمة الموظفين .

المادة ١٣

أ . للمحافظ أن يراقب أعمال الدوائر الرسمية في محافظته وانجازاتها طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها وذلك باستثناء المحاكم الشرعية والنظامية .

ب . يلتزم الموظفون في المحافظة بمراعاة التوجيهات والأوامر الصادرة عن المحافظ وتنفيذها بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها .

ج . على رؤساء المؤسسات الرسمية ذات الاستقلال المالي الموجودة في المحافظة التقيد بطلبات المحافظ الخطية التي لها علاقة بالأمن والنظام العام والسلامة العامة بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة المعمول بها .

هكذا من الأصيل

المادة ١٤

على المحافظ مراقبة دوام الموظفين في محافظته ، وعلى رؤساء الدوائر باستثناء القضاة عند مغادرتهم مركز المحافظة اشعار المحافظ بذلك .

المادة ١٥

يترتب على جميع كبار موظفي الدولة الذين يفدون الى المحافظة بعمل رسمي اشعار المحافظ بزيارتهم للمحافظة .

المادة ١٦

يقوم المحافظ بوظيفة الضابطه العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود كما هو منصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعليه تبليغ المدعي العام عن الجرائم غير المشهودة التي يطلع عليها .

المادة ١٧

أ . توضع قوى الامن العام في المحافظة تحت تصرف المحافظ مباشرة من حيث قيامها بوظائفها وهي مكلفة بتنفيذ اوامره وفقا للاحكام المنصوص عليها في التشريعات النافذه .
ب . توزع قوى الامن العام في المحافظة وتحدث مراكزها ومخافرها وتلغى بالاتفاق مع المحافظ .

المادة ١٨

إذا رأى المحافظ ان قوى الامن العام الموجودة في محافظته غير كافية للمحافظة على الامن والنظام العام والسلامة العامة فله ان يطلب من وزير الداخلية الاتصال بوزارة الدفاع للإستعانة بالقوات المسلحة .

المادة ١٩

على المحافظ ان يتخذ فوراً جميع التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية كالفيضان والحريق والابنية والآفات ومكافحتها على ان يخبر الجهات المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطرقها الفنية .

المادة ٢٠

أ . اذا وقع اعتداء او غصب بين على أي اموال منقولة او غير منقولة او اي حقوق عينية بما في ذلك الاعتداء او الغصب لحقوق الانتفاع بمياه الري وكان من شأن ذلك الاعتداء او الغصب الاخلال بالامن ، فللمحافظ ان يتخذ التدابير اللازمة وان يعمل على ايصال الحقوق الى اصحابها واذا تعذر عليه ذلك فيضع الاموال المنقولة وغير المنقولة المعتدى عليها او المغصوبة امانة لدى شخص ثالث دون ان يكون لهذا الاجراء تأثير في الحكم القضائي الذي تصدره المحكمة المختصة ، على ان يبقى الاجراء المذكور قائماً الى ان يصدر الحكم القطعي في القضية .

ب . على المتضرر من الاعتداء او الغصب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة مراجعة المحافظ خلال (٣٠) يوماً من تاريخ حدوث اي منهما اذا كان مقيماً في المملكة اما اذا كان مقيماً خارج المملكة فعليه مراجعة المحافظ لذلك الغرض خلال (٩٠) يوماً من تاريخ حدوث اي منهما والا خرج النظر فيه من اختصاص المحافظ .

المادة ٢١

أ . للمحافظ ان يسمح بسحب المياه من الانهار والسيول وفقاً للاجراءات التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارات والدوائر المختصة على ان لا يخل ذلك بحقوق الآخرين من اصحاب الشأن .
ب . للمحافظ ان يتأكد من أن عمليات حفر الآبار الارتوازية تتم وفقاً للتراخيص التي منحها الوزارات والدوائر المختصة وبخلاف ذلك فله اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف عمليات الحفر .

المادة ٢٢

للمحافظ اتخاذ قرارات ادارية تتعلق بالتموين المحلي ومراقبة الاسعار بالاتفاق مع الوزير المختص .

هكذا من الرجل

المادة ٢٣

تعتبر الامور التالية من الخدمات المحلية العامة في المحافظة التي للمحافظ صلاحية الاشراف عليها ورعايتها والعمل على تحقيقها بالاشتراك والتعاون مع الاجهزة المختصة وفقا للتشريعات النافذة.

- أ . فتح الطرق القروية والزراعية وتعبيدها وصيانتها .
- ب . توفير المياه الصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع المجالس المحلية والاجهزة المختصة .
- ج . تنظيم المرافق العامة في المدن والقرى كالمراعي ومصادر المياه والبيادر والمساحات العامة والمقابر وتخصيص الاراضي اللازمة لها ووضع القواعد التي تكفل حسن الانتفاع بها .
- د . تشجيع التعليم العام ومكافحة الامية وتأسيس المكتبات العامة وتنشيط الرياضه ورعاية الشباب .
- هـ . تخفيف المستقعات وتوسيع الخدمات الصحية وإنشاء العيادات والمراكز الصحية ودور المعجزة والايتم والاحداث المشردين ومؤسسات التنمية الاجتماعية الاخرى .
- و . تنظيم العمران في المدن والقرى وتعميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية والهاتفية فيها .
- ز . إقامة الاسواق العامة واجراء مسابقات لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي واقامة معارض للصناعات المحلية والمنتجات الزراعية .
- ح . تنظيم شؤون الدفاع المدني واتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير لتأمينه .
- ط . رعاية الاعمال الخيرية والرياضية والكشفية .
- ي . تنظيم استثمار الصيد البحري والبري تبعاً للمصلحة والظروف المحلية .
- ك . تنشيط انشاء الغابات والتشجير وتنظيم انتفاع الاهالي من الحراج .
- ل . حماية الاثار والعناية بالفنون الجميلة ومراقبة دور السينما والتهو والاماكن العامة .
- م . جميع الشؤون التي أنيطت بالحكام الاداريين بموجب اي قانون او نظام معمول به واية امور اخرى يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة .

المادة ٢٤

- أ . يضع المجلس التنفيذي في المحافظة المشاريع التي يرى ضرورة تنفيذها خلال السنة المالية وبيان كلفتها التقديرية وترتيب اولوياتها ثم يرفعها المحافظ للجهات المختصة لادراجها في الموازنة العامة في حالة اقرارها .
- ب . تقوم دوائر الدولة في المحافظات بتنفيذ مشاريع الموازنة العامة وينودها بالتنسيق مع المحافظ .

المادة ٢٥

- أ . المحافظ هو آمر الصرف من النفقات المخصصة للمحافظة التي يفوض بها خطياً من قبل الجهات المختصة .
- ب . يقوم ممثل وزارة المالية في مركز المحافظة او اللواء او القضاء بعمل آمر الدفع .

المجلس التنفيذي واختصاصه

المادة ٢٦

- أ . يشكل في كل محافظة مجلس تنفيذي من المحافظ رئيساً وعضويه كل من نائب المحافظ ومدير الشرطة ومديري الدوائر في المحافظه باستثناء المحاكم .
- ب . يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الاقل ويكون اجتماعه قانونياً بحضور اكثرية اعضائه ويتخذ المجلس قراراته بالاجماع او باكثرية الاصوات وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .
- ج . يناط بالمجلس بحث ما يتعلق بالامور والخدمات العامة في المحافظة والنظر فيما يقترحه اي عضو من الاعضاء بموافقة المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .
- د . تدون قرارات المجلس في سجل يوقع عليه الرئيس والاعضاء .

المادة ٢٧

على المحافظ ان يقوم بالاشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي بالتعاون مع الاجهزة المختصة حسب الاولوية التي يقدراها والامكانيات المتوفرة .

هكذا من الأشهر

المجلس الاستشاري واختصاصه

المادة ٢٨

- ١ . يشكل في كل محافظة مجلس يسمى المجلس الاستشاري برئاسة المحافظ وعضوية عدد من الأشخاص لا يزيد على خمسة وعشرين يعينون بقرار من وزير الداخلية بناء على تنسيب المحافظ لمدة ثلاث سنوات ويراعى في تشكيله تمثيل الهيئات التالية فيه ما أمكن ذلك :
 - ١ . أعضاء مجلس الامه في المحافظة .
 - ٢ . المجالس البلدية والقروية .
 - ٣ . الغرف التجارية والصناعية والبنوك .
 - ٤ . الجمعيات الخيرية والاندية .
 - ٥ . المزارعون والجمعيات التعاونية .
 - ٦ . ممثلون عن الاطباء والمهندسين والمحامين والصيدلاني والعمال .
- ب- يشترط في عضو المجلس الاستشاري ان يكون :
- ١ . قد أتم الثلاثين من عمره .
 - ٢ . اردني منذ خمس سنوات على الأقل .
 - ٣ . متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .
 - ٤ . مقيماً في المحافظة .
 - ٥ . يحسن القراءة والكتابة .
 - ٦ . غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٢٩

يجتمع المجلس الاستشاري بناء على دعوة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل بحضور اكثرية الاعضاء ويجوز للمحافظ ان يدعو اي موظف من موظفي الحكومة في المحافظة او اللواء او القضاء لحضور اجتماع المجلس للاشتراك في ابحاثه على ان لا يكون له حق التصويت .

المادة ٣٠

تقدم استقالة العضو الى المحافظ وتعتبر نهائية فور تسجيلها في ديوان المحافظة .

المادة ٣١

كل عضو يلاحق امام القضاء بجناية او جنحة مخلة بالشرف يوقف عن حضور الاجتماعات الى ان يصدر حكم براءته ، ولا يعتبر خلال هذه المدة من النصاب القانوني للاجتماعات .

المادة ٣٢

كل عضو تخلف عن حضور ثلاث جلسات متوالية دون سبب مشروع يقبله المجلس تسقط عضويته فيه وله الاعتراض على ذلك امام المجلس التنفيذي للمحافظة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه بسقوط عضويته ويكون قرار المجلس في الاعتراض قطعياً .

المادة ٣٣

اذا شغرت عضوية اي شخص في المجلس الاستشاري فيعين من يخلفه فيه بقرار من وزير الداخلية بناء على تنسيب المحافظ .

المادة ٣٤

يتولى المجلس الاستشاري دراسة الشؤون المتعلقة بالمحافظة والتداول فيها واصدار التوصيات المناسبة بشأنها بما في ذلك الاطلاع على الموازنة السنوية الخاصة بالمحافظة وابداء رايه فيها قبل اقرارها من المجلس التنفيذي .

المادة ٣٥

يتخذ المجلس القرارات بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس وتعتبر قرارات المجلس توصيات للجهات المختصة التي يترتب عليها تنفيذها كلما امكن ذلك .

هكذا من الأهل

المادة ٣٦

تدون قرارات المجلس بالتسلسل في سجل خاص يوقعها الرئيس والمقرر ثم تحال لديوان المحافظة تمهيدا لاتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذها .

المتصرف واختصاصه

المادة ٣٧

١ . يتألف جهاز الادارة في مركز اللواء من المتصرف وعدد مناسب من الموظفين .

ب . يشترط فيمن يعين متصرفا ما يلي :

- ١ . ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل .
- ٢ . ان يكون قد عمل في وزارة الداخلية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٣ . ان لا تقل درجته عن الثانية .

المادة ٣٨

١ . المتصرف هو رئيس الادارة العامة في اللواء واعلى سلطة تنفيذية فيه ويتقدم على جميع الموظفين في اللواء ، ويتولى الاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة وممارسة الوظائف المخولة له فيها والمحافظة على حقوق الدولة والمواطنين وتنفيذ تعليمات المحافظ ، والرجوع اليه في امور اللواء الهامة وبخاصة ما يتعلق منها بالامن والنظام العام وعلى موظفي سائر الدوائر ان يقدموا الى المتصرف جميع البيانات التي من شأنها تسهيل مهمته .

ب . بالاضافة الى ما هو منصوص عليه في الفقرة (ا) من هذه المادة يتولى المتصرف في اللواء المهام والواجبات المناطة بالمحافظ في محافظته .

المادة ٣٩

لا يجوز للمتصرف مغادرة مركز عمله الا باذن من المحافظ .

المادة ٤٠

يخصص للمتصرف علاوة بدل تمثيل وسيارة حكومية على نفقة الدولة وذلك بموجب تعليمات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية .

المادة ٤١

اذا شغرت وظيفة المتصرف يعهد وزير الداخلية باعماله بالوكالة مؤقتا الى اعلى الحكام الاداريين درجة في اللواء او انتداب احد الحكام الاداريين في المحافظة ليقوم بوظيفته .

المادة ٤٢

على المتصرف ان يقدم الى المحافظ تقارير شهرية مشفوعة برأيه عن الاحوال العامة في اللواء وحاجات المواطنين ومطالبهم والحوادث الهامة التي تقع فيه بالاضافة الى التقارير التي تستوجب الظروف الطارئة والمستعجلة تقديمها .

المادة ٤٣

- أ . للمتصرف ان يراقب اعمال الدوائر الرسمية في اللواء وانجازاتها طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها وذلك باستثناء المحاكم الشرعية والنظامية .
- ب . يلتزم الموظفون في اللواء بمراعاة التوجيهات والاوامر الصادرة عن المتصرف وتنفيذها بما لا يتعارض مع القوانين والانظمة المعمول بها .
- ج . على رؤساء المؤسسات الرسمية ذات الاستقلال المالي الموجودة في اللواء التقيد بطلبات المتصرف الخطية التي لها علاقة بالامن والنظام العام والسلامة العامة بما لا يتعارض مع القوانين والانظمة المعمول بها .
- د . على المتصرف مراقبة دوام الموظفين في اللواء وعلى رؤساء الدوائر باستثناء القضاة عند مغادرتهم مركز اللواء اشعار المتصرف بذلك .

المادة ٤٤

يترتب على جميع كبار موظفي الدولة الذين يفدون الى اللواء بعمل رسمي اشعار المتصرف بزيارتهم اللواء .

هكذا من الاجل

المادة ٤٥

يقوم المتصرف بوظيفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرم المشهود كما هو منصوص عليه في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعليه تبليغ المدعي العام المختص عن الجرائم غير المشهودة التي يطلع عليها .

المادة ٤٦

توضع قوى الامن العام في اللواء تحت تصرف المتصرف مباشرة من حيث قيامها بوظائفها وتكون مكلفة بتنفيذ اوامره وفقا للاحكام المنصوص عنها في التشريعات النافذة .

المادة ٤٧

للمتصرف في الاحوال المنصوص عنها في المادة (١٨) من هذا النظام ان يتخذ التدابير الاولوية لحفظ النظام ويقدم اقتراحاته للمحافظ لكي يتخذ التدابير المناسبة .

المادة ٤٨

على المتصرف ان يتخذ فورا جميع التدابير اللازمة لمقاومة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والحريق والابنية والآفات ومكافحتها على ان يخبر المحافظ والجهات المختصة لاستكمال المقاومة والمكافحة بطرقها الفنية .

المادة ٤٩

١ . اذا وقع اعتداء او غصب بين على أي اموال منقولة او غير منقولة او اي حقوق عينية بما في ذلك الاعتداء او الغصب لحقوق الانتفاع بمياه الري وكان من شأن ذلك الاعتداء او الغصب الاخلال بالامن ، فللمتصرف ان يتخذ التدابير اللازمة وان يعمل على اصال الحقوق الى اصحابها واذا تعذر عليه ذلك فيضع الاموال المنقولة وغير المنقولة المعتدى عليها او المغصوبة امانة لدى شخص ثالث دون ان يكون لهذا الاجراء تأثير في الحكم القضائي الذي تصدره المحكمة المختصة ، على ان يبقى الاجراء المذكور قائما الى ان يصدر الحكم القطعي في القضية .

ب . على المتضرر من الاعتداء او الغصب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة مراجعة المتصرف خلال (٣٠) يوما من تاريخ حدوث اي منهما اذا كان مقيما في المملكة اما اذا كان مقيما خارج المملكة فعليه مراجعة المتصرف لذلك الغرض خلال (٩٠) يوما من تاريخ حدوث اي منهما والا خرج النظر فيه من اختصاص المتصرف .

ج . يجوز الطعن في التدابير التي اتخذها المتصرف بموجب هذه المادة لدى المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الطاعن .

المادة ٥٠

١ . للمتصرف ان يسمح بسحب المياه من الانهار والسيول وفقا للاجراءات التي يتم الاتفاق عليها مع الوزارات والدوائر المختصة على ان لا يخل ذلك بحقوق الآخرين من اصحاب الشأن .

ب . للمتصرف ان يتأكد من أن عمليات حفر الآبار الارتوازية تتم وفقا للتراخيص التي منحتها الوزارات والدوائر المختصة وبخلاف ذلك فله اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف عمليات الحفر .

المادة ٥١

للمتصرف اتخاذ قرارات ادارية تتعلق بالتموين المحلي ومراقبة الاسعار بالاتفاق مع الوزير المختص .

المادة ٥٢

تعتبر الامور التالية من الخدمات المحلية العامة في اللواء التي للمتصرف صلاحية الاشراف عليها ورعايتها والعمل على تحقيقها بالاشتراك والتعاون مع الاجهزة المختصة وفقا للتشريعات النافذة :

١ . فتح الطرق القروية والزراعية وتعميدها وصيانتها .
ب . توفير المياه الصالحة للشرب في المدن والقرى بالتعاون مع المجالس المحلية والاجهزة المختصة .

هكذا من الأشهر

- ج . تنظيم المرافق العامة في المدن والقرى كالمراعي ومصادر المياه والبيادر والمساحات العامة والمقابر وتخصيص الاراضي اللازمة لها ووضع القواعد التي تكفل حسن الانتفاع بها .
- د . تشجيع التعليم العام ومكافحة الامية وتأسيس المكتبات العامة وتنشيط الرياضة ورعاية الشباب .
- هـ . تجفيف المستنقعات وتوسيع الخدمات الصحية وإنشاء العيادات والمراكز الصحية ودور العجزة والايام والاحداث المشردين ومؤسسات التنمية الاجتماعية الاخرى .
- و . تنظيم العمران في المدن والقرى وتعميم الكهرباء وتأمين الخدمات البريدية والهاتفية فيها .
- ز . إقامة الاسواق العامة واجراء مسابقات لتشجيع الانتاج الصناعي والزراعي واقامة معارض للصناعات المحلية والمنتجات الزراعية .
- ح . تنظيم شؤون الدفاع المدني واتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير لتأمينه .
- ط . رعاية الاعمال الخيرية والرياضية والكشفية .
- ي . تنظيم استثمار الصيد البحري والبري تبعاً للمصلحة والظروف المحلية .
- ك . تنشيط انشاء الغابات والتشجير وتنظيم انتفاع الاهالي من الحراج .
- ل . حماية الآثار والعناية بالفنون الجميلة ومراقبة دور السينما والتهو والاماكن العامة .
- م . جميع الشؤون التي أنيطت بالحكام الاداريين بموجب أي قانون أو نظام معمول به وأية أمور أخرى يعتبرها مجلس الوزراء من الخدمات العامة .

المجلس التنفيذي للواء

المادة ٥٣

يشكل في كل لواء مجلس تنفيذي من المتصرف ومساعدته ورئيس المركز الامني ومديري الدوائر في اللواء باستثناء المحاكم .

المادة ٥٤

على المتصرف ان يقوم بالاشراف على تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي بالتعاون مع الاجهزة المختصة حسب الأولوية التي يقدراها والامكانيات المتوفرة .

المجلس الاستشاري (مجلس اللواء) واختصاصه

المادة ٥٥

أ - يشكل في كل لواء مجلس يسمى (المجلس الاستشاري) برئاسة المتصرف وعضوية عدد من الاشخاص لا يزيد على خمسة عشر يعينون بقرار من المحافظ بناء على تنسيب المتصرف لمدة ثلاث سنوات ويراعى في تشكيله تمثيل الجهات والاشخاص المنصوص عليهم في المادة (٢٨) من هذا النظام ما امكن ذلك .

المادة ٥٦

يتولى المجلس الاختصاصات ويطبق عليه الاجراءات والاحكام المنصوص عليها في المواد (٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦) من هذا النظام .

مدير القضاء واختصاصه

المادة ٥٧

أ - يعين لكل مديرية قضاء مدير قضاء وعدد من الموظفين .

ب - يعتبر مدير القضاء هو رئيس الادارة العامة في القضاء واعلى سلطة تنفيذية فيه ويقدم على جميع الموظفين في القضاء ويتولى الاشراف على تنفيذ القوانين والانظمة وممارسته للوظائف المخولة له فيها والمحافظة على حقوق الدولة والمواطنين وينفذ جميع تعليمات المحافظ والمتصرف ، وهو ملزم بمراجعة المحافظ والمتصرف حسب ارتباطه في أمور القضاء الهامة وبخاصة ما يتعلق منها بالامن والنظام العام وعلى موظفي سائر الدوائر في القضاء ان يقدموا الى مدير القضاء جميع البيانات التي من شأنها تسهيل مهمته .

المادة ٥٨

- أ . يشترط فيمن يعين في وظيفة مدير قضاء ما يلي :
 - ١ . ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الاولى على الاقل .
 - ٢ . ان يكون قد عمل في وزارة الداخلية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
 - ٣ . ان لا تقل درجته عن الرابعة .

هكذا من الأشهر

ب . للمحافظ من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب المتصرف إذا ارتبط به مدير القضاء ان ينتدب احد موظفي المحافظة او المتصرفية ليقوم مقام مدير القضاء أثناء غيابه في الاجازة او في حالة شغور وظيفته ، على ان تتوفر في الموظف المنتدب المؤهلات والشروط الواجب توفرها في مدير القضاء بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٥٩

لا يجوز لمدير القضاء مغادرة منطقة عمله الا بعد الاستئذان من المحافظ او المتصرف حسب ارتباطه .

المادة ٦٠

أ . لمدير القضاء ان يراقب اعمال الدوائر الرسمية في القضاء وانجازاتها طبقا للقوانين والانظمة المعمول بها .
ب . يلتزم الموظفون في القضاء بمراعاة التوجيهات والامور الصادرة عن مدير القضاء وتنفيذها بما لا يتعارض مع القوانين والانظمة .
ج . على مدير القضاء مراقبة دوام الموظفين في القضاء وعلى رؤساء الدوائر باستثناء القضاة عند مغادرتهم مركز القضاء اشعار مدير القضاء بذلك .

المادة ٦١

يقوم مدير القضاء كل شهر بجولة تفتيشية في أنحاء القضاء ، عدا الجولات التي تقتضيها ظروف طارئة ويقدم الى المحافظ او المتصرف حسب ارتباطه تقريرا مفصلا بنتائج كل جولة مشفوعا برأيه .

المادة ٦٢

مدير القضاء مسؤول عن النظام العام في المنطقة وهو يمارس وظيفته المتعلقة بالضابطة العدلية فيما يتعلق بالجرائم المشهوددة وفق الاحكام الواردة في قانون اصول المحاكمات الجزائية وعليه تبلغ المدعي العام المختص عن الجرائم غير المشهوددة التي يطلع عليها .

المادة ٦٣

توضع قوى الامن العام في القضاء تحت تصرف مدير القضاء من حيث قيامها بوظائفها وهي مكلفة بتنفيذ أوامره وفقا للاحكام المنصوص عنها في التشريعات النافذة.

المادة ٦٤

لمدير القضاء ان يراقب تنفيذ أحكام قانون السجون والانظمة الصادرة بمقتضاه وان يفتشها بنفسه وان يطلب القيام بالاصلاحات اللازمة لها من مرجعه.

المادة ٦٥

لمدير القضاء في الاحوال المنصوص عليها في المادة (١٨) من هذا النظام ان يتخذ التدابير الاولى لحفظ النظام ويقدم اقتراحه مع التحقيقات الجارية الى المحافظ او المتصرف حسب ارتباطه لكي يتخذ القرار المناسب .

المادة ٦٦

على مدير القضاء ان يوازر مراقبي تحقيق وجباية الضرائب والرسوم وان يسهر على جباية الضرائب وهو مسؤول عن سرعة اعمال الجباية .

المادة ٦٧

يمارس مدير القضاء اختصاصاته فيما يتعلق بادارة القرى والبلديات وفق احكام قانون ادارة القرى وقانون المختير في المدن وقانون البلديات ، كما يمارس مختلف الوظائف والمهام المنوطة به بموجب التشريعات النافذة .

المادة ٦٨

يترتب على مفتشي الدولة وموظفيها الذين يقدون الى القضاء بعمل رسمي اشعار مدير القضاء بزيارتهم للقضاء .

هكذا من الأشهر

المادة ٦٩

يجتمع مدير القضاء برؤساء المجالس المحلية ومخاتير القرى التي ليس فيها مجلس والمسؤولين الرسميين في القضاء مرة كل شهرين على الأقل للتداول في شؤون القضاء .

المادة ٧٠

لوزير الداخلية اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧١

يلغى نظام التشكيلات الادارية رقم (١) لسنة ١٩٦٦ والتعديلات التي طرأت عليه .

١٩٩٥/١٢/٢٣

الحسين بن طلال

| | | |
|--|---|---|
| رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور | نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة | نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام الدكتور خالد الكرشم |
| وزير السياحة الدكتور عوفى خليفات | وزير المالية باسل جودانسه | وزير الخرجيصة عبد الحارث المكياريتم |
| وزير البريد والاتصالات جمال المصري | وزير التنقل الجنرال احمد شمس | وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب |
| وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات | وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة | وزير الشؤون والمقتنيات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي |
| وزير الداخلية سلامة حماد | وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف الهندي | وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور |
| وزير التعمير عادل القضاة | وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف | وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود |
| وزير دولة الدكتور محمد ابو عليم | وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة ناصر الظهيريات | وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور عبد المجيد المزرايم |
| وزير الثقافة المهندس سمير الحباشنة | وزير دولة طه اليهابيه | وزير التربية الادارية الدكتور محي الدين توقي |
| وزير الطاقة والثروة المعدنية سميح دروزه | وزير السياحة والآثار عبدالله الخطيب | وزير التربية الاجتماعية سليحوي المصري |

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٧٢ تاريخ ١٨-١١-١٩٩٥م تتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي وملحقاتها بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل بشكلها التالي : -

اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

حكومة دولة اسرائيل

وفقا لمعاهدة السلام الموقعة ما بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل بتاريخ ٢٦ تشرين اول ١٩٩٤ ، فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل - المشار اليهما فيما بعد - بالطرفين -

وطبقا للمادة ٧ من معاهدة السلام والزاما بالبنود (٢ ب) من المادة ذاتها والتي تدعو بالتحديد الى التفاوض بشأن التوصل الى اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري - يتم التوصل اليها خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة - ولغايات الايضاح يعيد الطرفان التأكيد على المادة السابقة كما يلي : -

١ - انطلاقا من النظر الى التنمية الاقتصادية والازدهار باعتبارهما دعائمين للسلام والامن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعب والامراء من بني البشر . فان الطرفين في ضوء اوجه التعاون التي تم التوصل اليها ، يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين في تعزيز التعاون الاقتصادي لا بينهما وحسب بل وضمن الاطار الاوسع للتعاون الاقتصادي الاقليمي .

٢ - ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي :

١ - ازالة حواجز التمييز التي تعتبر معيقة لتحقيق علاقات اقتصادية طبيعية ، وانهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الاخر والتعاون في مجال انهاء المقاطعات الاقتصادية القائمة ضد احدهما الاخر من قِبل اطراف ثالثة .

ب - اعترافا من الطرفين بان العلاقات بينهما ينبغي لها ان تسير استرشادا بمبادئ الانسياب الحر للسلع والخدمات الذي لا يعترض شيء سبيله ، فانهما سيدخلان في مفاوضات بهدف التوصل الى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي . بما في ذلك التجارة واقامة منطقة او مناطق تجارة حرة ، والاستثمار ، والعمل المصرفي ، والتعاون الصناعي والعمالة ، وذلك لاغراض تعزيز قيام علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ بتم الاتفاق حولها ، كما تقوم على اعتبارات التنمية البشرية على مستوى الاقليم . وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ستة اشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ج - التعاون ثنائيا ، وفي الحافل المتعددة الاطراف ، وكذلك باتجاه تعزيز اقتصادياتهما وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع اطراف اقليمية اخرى .

واعترافا باهمية التنمية الاقتصادية والازدهار كدعائيات للسلام ، والامن ، والعلاقات المنسجمة . واعترافا بان التجارة والتعاون الاقتصادي يشكلان عناصر هامة واساسية في تطوير العلاقات الثنائية المبينة على اساس مستقرة وعادلة وطويلة المدى .

واعترافا بان الجوار الجغرافي بين الطرفين والحدود الطويلة المشتركة ، والهياكل التجارية والاقتصادية لهما تعزز اساس التعاون في المجالات الاقتصادية والبنية التحتية ، والصناعية والفنية .

ورغبة منهما في التعاون الثنائي وفي الحافل متعددة الاطراف بغية تطوير اقتصادياتهما .

ورغبة منهما بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما على اساس الفائدة المتبادلة بهدف خفض الحواجز في مستويات التنمية الاقتصادية بينهما .

هكذا من المأهول

يسعيان لاجاد الظروف الايجابية لتطوير الاتصالات المشتركة والتعاون الاقتصادي بين العاملين في الاقتصاد وبين المؤسسات في بلديهما فقد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

يقوم الطرفان باتخاذ كل الاجراءات المناسبة لتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما والتأكد من تطويره بصورة منظمة .

المادة الثانية

١ - يقوم الطرفان بانهاء كل اشكال المقاطعة ، وسوف يمنحان ، في كل الامور المتعلقة بمنتجات احد الطرفين في النطاق الجمركي للطرف الاخر ، معاملة الدولة الاولى بالرعاية ، خاصة فيما يتعلق بـ :
 أ - الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المختلفة . المطبقة على المستوردات والصادرات .
 ب - القواعد والاجراءات المتعلقة بالمستوردات والصادرات ، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتخليص الجمركي ، والتراخيص ، والتخزين والاطعمة Transhipment
 ج - الضرائب والرسوم الداخلية الاخرى المختلفة المطبقة مباشرة او بصورة غير مباشرة على السلع المستوردة .

د - البيع والشراء والنقل والتوزيع والتخزين واستعمال البضائع المستوردة في اسواقهما الداخلية .
 ٢ - يمنح كل طرف المنتجات ذات المنشأ المحلي في النطاق الجمركي للطرف الاخر . معاملة غير تمييزية فيما يتعلق بتطبيق المحددات الكمية ومنح الرخص وانظمة العملة الاجنبية . وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بشراء وتخصيص العملة الاجنبية لسداد مدفوعات البضائع والخدمات المستوردة .
 ٣ - لا تنطبق الشروط الواردة في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة على اي من المنافع :-
 أ - الناشئة عن المشاركة في اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او منظمة اقتصادية اقليمية التي يكون اي من الطرفين عضوا فيها او يمكن ان يصبح عضوا فيها مستقبلا .
 ب - الناشئة عن المنافع والفوائد والامتيازات والاعفاءات الممنوحة او التي ستمنح من قبل الاردن الى الدول العربية الاعضاء في الجامعة العربية او لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني .
 ج - التي منحها اي من الطرفين او يمكن ان يمنحها لاي دولة وفقا للاتفاقيات الدولية .

المادة الثالثة

يجوز للطرفين ان يتفقا على تخفيض الرسوم الجمركية على قوائم السلع في اطار بروتوكول يوقع بينهما ويحدد هذا البروتوكول قوائم السلع لكل طرف التي ستعفى من الرسوم الجمركية كليا او جزئيا .

المادة الرابعة

يتم التعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين ببناء على اساس التجارة الاعتيادية بين شركاء الاعمال في كلا البلدين ، واستنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة في البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التي يتم انجازها بين الاطراف الامتبارية والقانونية في البلدين .

المادة الخامسة

يسمح الطرفان ، استنادا لاحكام القوانين والانظمة المطبقة في كل من بلديهما ، بادخال بعض مواد المستوردات والصادرات تحت وضع الادخال المؤقت ، بدون فرض رسوم جمركية او ضريبة القيمة المضافة او رسوم المكوس او ضريبة المشتريات او اي رسوم اخرى لها اثر مماثل وتتضمن هذه المواد ما يلي :-

١ - المعينات التجارية ، ومواد الدعاية التي لا يكون لها قيمة تجارية استنادا الى اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٢ لتسهيل استيراد المعينات التجارية ومواد الدعاية .
 ب - مواد المعارض العامة والتجارية المستوردة على وضع الادخال المؤقت ، استنادا الى احكام القوانين والانظمة المطبقة لدى كل طرف .

ج - الحاويات الخاصة والمواد المظلمة المستخدمة في التجارة الدولية على اساس الاعادة ، استنادا الى احكام التوائين والانظمة المطبقة لدى كل طرف .

د - مواد لغايات اصلاح بشروط ان تكون تسد استوردت بصورة مؤقتة لغايات اعادة تصديرها .

المادة السادسة

يشجع الطرفان تبادل المعلومات حول الامور التي تؤدي الى تسهيل تطوير التجارة والتعاون الاقتصادي بينهما . ويتفق الطرفان على تشجيع توسيع التعاون الاقتصادي في التجارة والصناعة بوسائل من ضمنها :-

١ - تشجيع النشاطات الصناعية المشتركة ، بما في ذلك أنشطة تطوير الاسواق في بلديهما ونشاطات مشتركة في دول ثالثة .
 ب - تسهيل حركة التراخيص واعادة تصدير السلع .
 ج - المساعدة والتعاون في انشاء قنوات الترويج والتسويق .
 د - تشجيع الاتصالات المباشرة بين الهيئات التجارية والصناعية والاقتصادية في البلدين .
 هـ - المساعدة وتسهيل زيارات الاعمال الى كلا البلدين .
 و - حماية وتحسين البيئة من خلال التعاون المشترك في اطار تزويد العمليات الانتاجية والاجهزة والمعدات والخدمات السليمة بيئيا .
 ز - تشجيع وترويج الأنشطة الهادفة الى تسهيل التجارة بينهما ، بما في ذلك المعارض التجارية والعامة والمؤتمرات والدعاية والاعلان ، والخدمات الاستشارية والخدمات الاخرى .

المادة السابعة

اتفق الطرفان على التشاور العاجل بناء على طلب اي منهما عندما تسبب المستوردات من احد الطرفين او يمكن ان تهدد بضرر على المنتجين المحليين للسلع المشابهة او السلع المناسبة مباشرة بهدف ايجاد الحلول السريعة للمشكلات الناتجة . وفي التطور الحرجة وعندما يرى الطرف المستورد ضرورة اتخاذ اجراء عاجل او معالجة مثل هذه الاضرار ، فله ان يتخذ الاجراءات المناسبة بدون تشاور مسبق ، بشرط البدء بالتشاور مباشرة بعد اتخاذ الاجراءات .

وعند اختيار تلك الاجراءات بناء على هذه المادة ، يسعى الطرفان لامضاء الاولوية لتلك الاجراءات التي ينجم عنها اقل لخلل بمعاملة هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة

يبدل الطرفان جهدهما في تسوية النزاعات التي يمكن ان تنشأ عن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المفاوضات .

المادة التاسعة

يسمح كل من الطرفين استنادا الى احكام قوانينه وانظمته بفتح التمثيل التجاري ذي الصلة القانونية للطرف الاخر في بلده ويعمل ما بوسعه لتوسيع الظروف المناسبة لأنشطته .

المادة العاشرة

لا تؤدي هذه الاتفاقية الى الاخلال بحق اي من الطرفين في فرض اية موانع او مصادرات على المستوردات والصادرات وتجارة الترويج ، استنادا الى احكام التوائين والانظمة المرعية لديه والتي تهدف الى : حماية مصالح الامن والنظام العام او القيم الاخلاقية ، وحماية حياة الانسان والحيوان والنبات او الصحة وجمالية الثروات الوطنية ذات القيمة التاريخية والفنية والاثريه وممتلكات التعامل بالذهب واللغة والمعادن الثمينة . وعلى اي حال ، يجب ان لا تشكل هذه الموانع ادوات للتمييز او التحديد الخفي للتجارة بين الطرفين .

هكذا من الاجل

المادة الحادية عشرة

يشجع الطرفان مشاركة مؤسسات وشركات بلديهما في المعارض الدولية التي تعقد في البلد الآخر ويقدم كل منهما المساعدة اللازمة ضمن القوانين والأنظمة المطبقة لديهما .

المادة الثانية عشرة

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، بما في ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنية ضمن القوانين والأنظمة المطبقة لديهما ، ويتفقان على الالتزام بمؤتمر باريس المنعقد في ٢٠ مارس ١٨٨٢ لحماية الملكية الصناعية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز لكل طرف تبني آليات الحماية مثل اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه اغراق ودعم السلع المستوردة من الطرف الآخر ، وتطبيق رسوم موازنة القيمة أو الاغراق والسماح بإجراءات الحماية المؤقتة لصناعاتهما المحلية التي تتضرر نتيجة ارتفاع حاد في المستوردات أو نتيجة الاغراق أو الممارسات غير العادلة تجاه الطرف الآخر . ويتسم اتخاذه هذه الإجراءات وفقا للقوانين السائدة لدى كل طرف والمتفق مع الممارسات الدولية المقبولة وأن لا تكون هذه الإجراءات جزائية أو تمييزية .

المادة الرابعة عشرة

١ - يجوز لكل طرف تطبيق إجراءات تجارية مؤقتة عندما يكون هنالك تهديد أو اختلال بميزان مدفوعاته ، ولكل طرف تطبيق إجراءات تجارية مؤقتة فقط لغايات ائاحة الوقت الكافي لإجراءات التعديل على مستوى الاقتصاد الكلي لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات لتأخذ مفعولها ، ولا يجوز أن تتخذ هذه الإجراءات التجارية المؤقتة لحماية صناعة بذاتها أو قطاع بذاته .
٢ - تكون الإجراءات التجارية المؤقتة المطبقة استنادا للفقرة رقم ١ - أعلاه متوافقة في الزمن والمعامل مع حدة الخلل في ميزان مدفوعات الطرف المتضرر الذي يتخذ الاجراء ويتم التدرج في تخفيف هذه الإجراءات بما يتوافق مع التحسن في وضع ميزان المدفوعات للطرف المتضرر .
٣ - عند تطبيق الإجراءات التجارية المؤقتة ، يمنع كل من الطرفين مستورداتهما الناشئة في الطرف الآخر معاملة لا تقل تفضيلا من مميزات الناشئة في دولة ثالثة .

المادة الخامسة عشرة

يتعهد الطرفان بتحديد قيمة السلع لغايات فرض الرسوم الجمركية وفقا للممارسات الاعتيادية المتبعة لديهما دون أي تمييز ضد الطرف الآخر .

المادة السادسة عشرة

١ - يتعهد الطرفان بالتعاون من أجل التأكيد من أن التجارة بينهما تتم استنادا الى احكام هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة المرعية لديهما .
٢ - تتعاون السلطات الجمركية للطرفين في منسح التهريب والتهريب من الضرائب والاتجار غير المشروع في المخدرات .
٣ - يتعاون الطرفان في كافة الشؤون الجمركية المتعلقة بالملاقات الجمركية الثنائية ويساعد كل منهما الآخر في هذا المجال .
٤ - تقدم السلطات الجمركية لدى الطرفين الخدمات الجمركية المعتادة ذات المستوى المالي في البلدين الى كافة الشؤون المتعلقة بالتجارة بينهما علاوة على تقديم هذا المستوى العالي من الخدمات الجمركية عند المسابر الحدودية بين البلدين .
٥ - يطمح الطرفان وسوف يتعاونان لتبسيط الإجراءات الجمركية الثنائية ونقل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الجمركية الثنائية .
٦ - تتفق السلطات الجمركية لدى الطرفين على أساليب وإجراءات تطبيق هذه المادة .

المادة السابعة عشرة

في مجال التاييس والأنظمة الفنية اتفق الطرفان على :

- ١ - تشجيع الاعتراف المتبادل بشهادات وتترايسر الفحوصات المخبرية التي تصدرها المؤسسات المعنية في البلدين طبقا للمقاييس المعمول بها لدى الطرف المستورد .
- ٢ - تبادل القوانين ، والأنظمة والمقاييس والمواصفات الفنية .
- ٣ - تبادل المعلومات في مجالات التاييس والفحوصات والمختبرات واعتمادها وشهادات المنتجات واعتماد أنظمة إدارة الجودة طبقا للايزو ٩٠٠٠ .

المادة الثامنة عشرة

يتشاور الطرفان من خلال مؤسساتهما ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا العمالية الثنائية ، ويطبق على أفراد كل طرف من المستخدمين قانونا لدى الطرف الآخر الحقوق والضمان الاجتماعي والامتيازات الأخرى الممنوحة امتيايا لدى كل من الطرفين للعاملين من دول أخرى .

المادة التاسعة عشرة

تمنح الاستثمارات وعوائدها للمستثمرين من كل طرف في مناطق الطرف الآخر معاملة عادلة ومنصفة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر .

المادة العشرون

- ١ - اتفق الطرفان على إنشاء لجنة أجنبية - اسرائيلية مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي بهدف تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية . وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة أو بناء على طلب من أي من الطرفين وتتعقد الاجتماعات في كل من الأردن واسرائيل بالتناوب .
- ٢ - تقوم اللجنة بمهام من ضمنها :
أ - مراجعة تنفيذ احكام هذه الاتفاقية والنظر في أية إجراءات يمكن انخاضها للوفاء بنصوصها .
ب - مناقشة الأمور ذات العلاقة لترويج وتطوير علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي بين الطرفين .
ج - استكشاف إمكانات تعزيز وتوسيع لفاق العلاقات التجارية والاقتصادية ، بما في ذلك التعاون في مجالات الصناعة والاستثمار على أسس الفائدة المتبادلة ، وتحديد أية مجالات جديدة للتعاون .
د - التشاور حول أية مشكلة يمكن ان تظهر أثناء مسيرة تطوير العلاقات التجارية الاقتصادية بين الطرفين .
- ٣ - تقدم اللجنة للطرفين تقارير وتوصيات تتعلق بالأمور المبينة أعلاه ، بناء على اتفاق مشترك .

المادة الحادية والعشرون

تخضع هذه الاتفاقية للموافقة أو التصديق استنادا الى احكام القوانين والإجراءات الوطنية لكل طرف وتدخل حيز التنفيذ في خلال ٣٠ يوما من تاريخ تبادل الرسائل الدبلوماسية التي تؤكد حصول الموافقة أو التصديق عليها .

المادة الثانية والعشرون

يستمر العمل بهذه الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات، وسوف يتم تجديدها بصورة آلية لفترة ثلاث سنوات أخرى متلاحقة بالموافقة الضمنية ما لم يقرر أحد الطرفين إيقاف العمل بها كتابيا من خلال اشعار مسبق الى الطرف الآخر قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهائها .
وقعت في عين بويك يوم ٢٥ من شهر تشرين الاول سنة ١٩٩٥ م ، والذي يصادف اليوم الاول من شهر حاسب سنة ١٤١٦ هجرية ، واليوم الاول من شهر جمادى الثاني سنة ١٤١٦ هجرية بنسختين أصليتين باللغات العربية ، والعبرية ، والانجليزية ، وكل من هذه النصوص أصلية ، وفي حالات الاختلاف في النص ، يسود النص الانجليزي .

عن حكومة دولة اسرائيل
مicha حريش
وزير التجارة والصناعة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الهندس علي أبو الراغب
وزير الصناعة والتجارة

هذا من الأصل

بروتوكول ملحق
بالاتفاقية التجارية والتعاون الاقتصادي

وفقا لاتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي الموقعة اليوم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل - والمشار إليها فيما بعد (الطرفين) - وطبقا للمادة ٣ في الاتفاقية ، اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة ١ -

١ - ١ - أن الأساس - القاعدة - لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الأردني والمدرجة في الجدول -١- سيكون رسوم التعرفة الجمركية الإسرائيلية المنصوص عليها الواردة في الجدول المشار إليه أعلاه .
٢ - أن الأساس - القاعدة - لتخفيضات التعرفة الجمركية على البضائع ذات المنشأ الإسرائيلي - والمدرجة - في الجدول -٢- سيكون رسوم التعرفة الجمركية السائدة بتاريخ - يوم - التخليص على البضائع في الجمارك : -
ب - يتم - يكون - تنفيذ التخفيضات على التعرفة الجمركية حسب الجداول التالية :

١ - بالنسبة للسلع ذات المنشأ الأردني والمستوردة الى المنطقة - الاقليم - الجمركي الإسرائيلي والمدرجة في الجدول -١- سيتم تخفيض رسوم التعرفة حسبما هو مفصل في الجدول -١- اي بنسبة ١٠٠٪ للقائمة -١- وبنسبة ٥٠٪ للقائمة ب - وبنسبة ٢٠٪ للقائمة ج -
٢ - بالنسبة للسلع ذات المنشأ الإسرائيلي والمستوردة الى المنطقة - الاقليم - الجمركي الأردني والمدرجة في الجدول -٢- سيتم تخفيض رسوم التعرفة بنسبة ١٠٪ من رسوم التعرفة الأردنية النافذة بتاريخ التخليص على البضائع في الجمارك وبنسبة ٥٪ لاحقا من تاريخ أول يوم من السنة الثالثة لتنفيذ هذا البروتوكول .

المادة ٢ -

يخضع هذا البروتوكول للموافقة او للتصديق حسب التواثين والاجراءات الوطنية لكل طرف ويصبح ساري المفعول خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبادل اخر الوثائق الدبلوماسية التي تؤكد هذه الموافقة او التصديق عليها .

المادة ٣ -

يبقى هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات . ويقوم الطرفان خلالها بالتفاوض بقصد توسيع مجال تخفيض الرسوم من قبل الطرفين تأكيداً على تحسين - الوصول الى الاسواق - دخول البضائع لاسواق كسل طرف .

المادة ٤ -

تواعد المنشأ التي ستطبق هي تلك المنصوص عليها في الملحق -١- ، وتعتبر جزءا من هذا البروتوكول .
وقعت في مدين بونيك يوم ٢٥ من شهر تشرين الاول سنة ١٩٩٥ م ، والذي يصادف اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٣٧٥ هـ عبرية ، واليوم الاول من شهر جمادى الثاني سنة ١٤١٦ هـ جريية ، وبنسختين أصليتين باللغات العبرية ، والعربية ، والانجليزية ، ويعتبر كل نص منها نصا أصليا وفي حالة الاختلاف في التفسير ، يسود النص الانجليزي .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المهندس علي أبو الرغيب
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة دولة إسرائيل
ميشا هريش
وزير التجارة والصناعة

الجدول رقم (١) القائمة (أ)

سلع ذات منشأ أردني - إعفاء من كامل الرسوم الجمركية

| الرقم | البند المنسق | الاصناف |
|-------|--------------|------------------------|
| 1 | 1511 - 1513 | زيوت نباتية |
| 2 | 1519 | احماض دهنية |
| 3 | 1806.20 | شوكولاته |
| 4 | 1806.30 | شوكولاته |
| 5 | 1806.90EX | شوكولاته |
| 6 | 2506 | خامات زجاج |
| 7 | 2507 | كاولين |
| 8 | 2520 | جبس |
| 9 | 2523 | اسمنت |
| 10 | 2529.10 | فلسبار |
| 11 | 2801 | كلور |
| 12 | 2836 | كربونات الكالسيوم |
| 13 | 3208 | دهانات |
| 14 | 3209 | دهانات |
| 15 | 3210 | دهانات |
| 16 | 3214 | معاجين حشو |
| 17 | 3215 | احبار |
| 18 | 3822 | كواشف للتشخيص |
| 19 | 3907.50EX | والمنتجات الكيماوية |
| 20 | 3916 | خيوط اقبال بلاستيك |
| 21 | 5910 | القشعة |
| 22 | 6406.10 | وجوه احذية |
| 23 | 6601 | مظلات |
| 24 | 6802 | احجار بناء وبلاط ورخام |

هكذا من الجدول

| | | |
|----|------------|-------------------------|
| 25 | 7304 | الاييب معدنية |
| 26 | 7412 | لوازم الايب نحاسية |
| 27 | 8301-8302 | اقفال ولوازم اثاث |
| 28 | 8419EX | الات طحن وحميص القهوة |
| 29 | 8432.10 | محارث زراعية |
| 30 | 8480 | قوالب |
| 31 | 8509.40 | خلاطات اغذية |
| 32 | 8516.31 | مجففات شعر |
| 33 | 8521 | مسجلات فيديو |
| 34 | 8523.1 | اشرطة تسجيل |
| 35 | 8528 | للزبونات |
| 36 | 8529 | اتينات واطباق استقبال |
| 37 | 8531.80 | اجراس كهربائية |
| 38 | 9002 | عدسات |
| 39 | 9018.31 | محالين طبية |
| 40 | 9602EX | كبسولات جيلاتينية فارغة |
| 41 | 1905.90 EX | |

ملاحظة :

- 1- في حالة الاختلاف في الصنف المحدد فان البند المسق يسود
- 2- في حالة الاصناف المحددة برمز منسق مثالا 1905 EX فان الاصناف المحددة تسود .

الجدول رقم (1) القائمة (ب)
سلع ذات منشأ اردني - تخفيض 50٪ من رسوم التعريف

| الرقم | البند المنسق | الاصناف | التعريف |
|-------|--------------|-------------------------------------|-------------------|
| 1 | 1517.10 | مارجرين | N.I.S 0.18 KG |
| 2 | 1520 | جنسرين | 13.6 |
| 3 | 1704.90EX | حلاوة | 15.2 |
| 4 | 2102EX | خبيرة جافة | 14 |
| 5 | 2201.10 | مياه معدنية | 5 |
| 6 | 2208 | مشروبات كحولية | LIT N.I.S 1.26+16 |
| 7 | 23-CH | اعذية حيران عدا البند 2309 | 25-40 |
| 8 | 24-CH | تبع وسجائر | KG N.I.S 0.07+20 |
| 9 | 3001-3004 | منتجات صيدلة | 0-15.2 |
| 10 | 3006 | منتجات صيدلة | 0-15.2 |
| 11 | 31-CH | اسمعة عدا صناد الاموليروم | 15.2 |
| 12 | 3303 | عطور | 10-15.2 |
| 13 | 3307 | مواد تجميل | 10-15.2 |
| 14 | 3401-3402 | منظفات | 13.6-21 |
| 15 | 3501EX | صمغ | 10 |
| 16 | 3505.20 | صمغ | 14 |
| 17 | 3803 | مبيدات حشرية | 0-12 |
| 18 | 3924EX | ادوات مطبخ | 12 |
| 19 | 4014-4017 | منتجات مطاطية | 12 |
| 20 | 4202.1 | حقائب سفر وحقائب اسعة | KG N.I.S 0.75+12 |
| 21 | 4821 | ملصقات | 14.4 |
| 22 | 6905.10 | قرميد مقوف | 12 |
| 23 | 6908 | بلاط سيراميك | 15.2 |
| 24 | 6910 | ادوات صحية | 12.8 |
| 25 | 7019 | منتجات فايبر جلاس عدا (2090 ، 3190) | 12 |
| 26 | 7306 | الاييب معدنية | 8-20.8 |
| 27 | 7314 | تتاخل حديد | 13.2-16 |
| 28 | 7321 | الفران وطباخات غاز | 10-12 |

هكذا من الأصيل

الجدول رقم (١) القائمة (ج)

سلع ذات منشأ أردني - نسبة التخفيض 20٪ من رسم التعريف الجمركية

| الرقم | البند العنق | الاصناف | الترقية الجمركية السائدة |
|-------|-------------|----------------------|-----------------------------|
| 1 | 1704.10EX | علكة مضغ | KG N.I.S 0.05 |
| 2 | 1704.90 | سكاكر | KG N.I.S 0.11+10 |
| 3 | 5111-5113 | نسج | الى 72 |
| 4 | 5208-5212 | | |
| 5 | 5309-5310 | | |
| 6 | 5408 | | |
| 7 | 5512-5516 | | |
| 8 | 5106-5110 | خيوط من كافة الاصناف | الى 30 |
| 9 | 5205-5207 | | |
| 10 | 5306-5308 | | |
| 11 | 5402-5407 | | |
| 12 | 5509-5511 | | |
| 13 | 62-CHAP | البسه | الى 72 |
| 14 | 7326EX | سلاسل معدنية | 10 |
| 15 | 7616EX | سلاسل الموليوم | 10 |
| 16 | 8402-8403 | بويلرات تدفئة مركزية | 8-12 |
| 17 | 8421EX | مرشحات ماء | 10-13.6 |
| 18 | 8516EX | مسخنات ماء كهربائية | 12 |
| 19 | 8544 | اسلاك كهربائية | 8-48 |

| | | | |
|----|------------|--------------------------|---------------|
| 29 | 7407 | اسلاك معدنية | 0-6 |
| 30 | 7604 | بروفيلات التبريد | 0-8 |
| 31 | 7615 | اسوات مطبخية | 10-25 |
| 32 | 8303 | خزائن مأمونة | 8-12 |
| 33 | 8415 | اجهزة تكييف هواء | 10.5-38.4 |
| 34 | 8428 | مضاعد | 10 |
| 35 | 8438.10 | معدات غلايز | 14 |
| 36 | 8451.30-40 | الات كي وغسيل | 8-10 |
| 37 | 8507 | مدغرات كهربائية وبطاريات | 27.2 |
| 38 | 9001 | عدسات | 14 |
| 39 | 9003 | اطارات للطائرات | 15.2 |
| 40 | 9401 | اثاث | 10-19.2 |
| 41 | 9402 | اثاث | 6-13.6 |
| 42 | 9403 | اثاث | 19.2 |
| 43 | 9404.29 | فرشات وحشو | 12 |
| 44 | 9501 | لعب اطفال | 13.6 |
| 45 | 9502 | لعب اطفال | 15.2 |
| 46 | 9503 | لعب اطفال | 13.6 |
| 47 | 9608.10 | اللام حبر جاف | 12 |
| 48 | 9613.10 | قداحات غاز مستهلكة | كل N.I.S 0.12 |

هكذا من الأشهر

الجدول رقم (2)
السلع ذات المنشأ الاسرائيلي
تخفيض 10% من رسم التعريفة الجمركية لسنتين +5% السنة الثالثة

| الرقم | البند المنسق | الاصناف |
|-------|---------------|---|
| 1 | 04.02EX | حليب مسحوق للاطفال |
| 2 | 04.06 | اجبان |
| 3 | 04.06 | اجبان وجبن اللبن المخثر |
| 4 | 07.10 | خضروات مجمدة |
| 5 | 16.01 - 16.02 | منتجات لحوم |
| 6 | 19.01EX | اغذية اطفال |
| 7 | 19.02 | عجائن غذائية وشعيرية |
| 8 | 19.05EX | حساء اللوموند |
| 9 | 20.04 | خضروات مجمدة |
| 10 | 21.03 | صلصات |
| 11 | 2104.10 | حساء ومرق |
| 12 | 23.04 | كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيت فول الصويا |
| 13 | 23.05 | كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيت الفول السوداني |
| 14 | 23.06 | كسب وغيرها ناتجة من استخراج زيوت بذور القطن وعباد الشمس والسليجيم |
| 15 | 30.03 - 30.04 | منتجات صيدلة |
| 16 | 32.14EX | مركبات ربط |
| 17 | 39.01 | بولي ايثيلين |
| 18 | 39.02 | بولي بروبيلين |
| 19 | 39.04 | بولي فينيل كلوريد |
| 20 | 39.20 - 39.21 | صفائح بلاستيك |
| 21 | 40.11 | اطارات |
| 22 | 44.10 | الواح خشبية والواح مفتاة بميلامين |

| | | |
|----|-----------------|----------------------------------|
| 23 | 44.11 | الواح خشب ليفية متوسطة الكثافة |
| 24 | 44.12 | خشب معاكس |
| 25 | 51.04 - 51.05 | صوف |
| 26 | 52.04 - 52.05 | شعيرات وخيوط قطنية |
| 27 | 54.01 - 52.02 | شعيرات وخيوط تركيبية |
| 28 | 55.08 - 55.09 | شعيرات وخيوط تركيبية |
| 29 | 61.01 - 61.10 | البسة من نسج |
| 30 | 63.01 | بطانيات من نسج تركيبية |
| 31 | 63.02 | بياضات اسرة ومطابخ وحمامات |
| 32 | 68.09EX | الواح جبس |
| 33 | 70.10 | مرطبات وفوارير زجاجية |
| 34 | 73.26EX | مجمعات |
| 35 | 76.11 - 76.12 | علب وخزانات المنيوم |
| 36 | 82.07 | عدد قطع وقص |
| 37 | 82.08 | اقراص لقص الحجر |
| 38 | 82.09 | صفائح من معادن ملبدة |
| 39 | 82.12.20 | شفرات حلاقة |
| 40 | 83.01 | اقفال |
| 41 | 83.03EX | خزائن مامونة |
| 42 | 83.03EX | صناديق مقواه |
| 43 | 83.11 | اقطاب |
| 44 | 84.59- 84.65 EX | عدد الات |
| 45 | 84.15 | مكيفات |
| 46 | 84.19EX | مجمعات |
| 47 | 84.21EX | فلتر المياه فقط |
| 48 | 84.23 | الات وزن الكترونية |
| 49 | 84.24-EX | رشاشات زراعية، وادوات تحكم بالري |
| 50 | 84.71 - 84.73 | الات معالجة المعلومات |
| 51 | 84.79 | الات ذات وظيفة صناعية |
| 52 | 84.81 | صمامات وحفريات |

هكذا من الأهل

| | | |
|----|---------------|-----------------------|
| 53 | 84.85 | اجزاء الات |
| 54 | 85.01 | ماتورات كهربائية |
| 55 | 85.04 | محولات |
| 56 | 85.17 | اجهزة تلفونية |
| 57 | 85.31 | اجهزة اشارة الكترونية |
| 58 | 85.34 | دوائر مطبوعة |
| 59 | 85.36 | مفاتيح كهربائية |
| 60 | 85.37 | لوحات كهربائية |
| 61 | 87.07 | ايدان سيارات |
| 62 | 87.08 | اجزاء وقطع سيارات |
| 63 | 95.03EX | العاب ترفيهية |
| 64 | 90.18- 90.22 | اجهزة طبية |
| 65 | 90.23 | ادوات تعليمية |
| 66 | 90.26 - 90.28 | اجهزة قياس |

ملحق رقم (2) قواعد المنشأ

1- القواعد الاساسية

تعتبر السلعة الواردة في الجداول 1 ، 2 من الملحق رقم (1) (منتجة) منشأة في النطاق الجمركي للطرف الاخر، وينطبق عليها التخفيض من الرسوم الجمركية المحددة في الملحق (1) عندما:

أ- تكون السلعة منتجة في النطاق الجمركي أو في المناطق الحرة لأي أو لكلا الطرفين وتكون القيمة المضافة لتلك السلعة مساوية أو أكثر من خمس وثلاثون بالمائة (35 %) من قيمة السلعة باب المصنع، بشرط أن تكون تلك السلعة قد خضعت لعملية إنتاجية غير تلك التي تعتبر عملية ثانوية، وأن هذه العملية الإنتاجية تؤدي إلى تغيير في بلد التعرف الجمركي للمواد المستوردة من ستة أرقام في العنوان الفرعي للنظام الترقيم المنسقة إلى عنوان فرعي آخر مكون من ستة أرقام.

ب- تكون السلعة مصحوبة بشهادة منشأ.

ج- تنقل السلعة مباشرة من الطرف المصدر إلى الطرف الآخر.

2- العملية الثانوية:-

تعني عملية التصنيع الثانوية لأي سلعة، أي من الأمور التالية:-

أ - الأداة البسيطة بالمام أو بأي مذهب آخر أو المزج البسيط لمادتين أو أكثر.

ب- التنظيف، بما في ذلك إزالة الصدأ، والشحوم، والدهان أو أي مغطي آخر.

ج- استخدام أي مواد حامضة أو مزيبة للتغطية.

د - تشذيب، تعبئة أو قص المواد الزائدة.

هـ- التزويل، التحميل أو أي عملية أخرى ضرورية لبقاء السلعة في وضع سليم.

و - التغليف أو إعادة التغليف للسلعة لغايات النقل أو التخزين.

ز - التغليف أو إعادة تغليف السلعة لغايات البيع بالتجزئة.

ح- الفحص لتعليم، التنسيق أو التدريج.

ط- الإصلاح أو التغيير البسيط، الفصل، الفصل الممكن أو التعقيم.

ي- عملية تزيين المنسوجات في إطار إنتاج المنسوجات غير المتعلق بالطي، التهذيب، التسييج، الزخرفة البسيطة، التطريز والعمليات الأخرى المشابهة أو

هنا من الأصل

ك- العمليات النهائية للسلعة أو التزيين العرضية (الثانوية) مثل التزيين والتجميع والمخصصة لزيادة القدرة التسويقية للسلعة أو لتسهيل العناية بالسلعة مثل :-
الزخرفة ، التطريز ورسم الزخارف ، الصبيل بالحجر أو الحامض ، الطباعة والصباغ ، عملية التقليل التمويج بالضغط ، إلحاقها بإضافة عمليات أخرى مشابهة .

3- تعاريف:-

تعني عبارة " القيمة المضافة المحلية " الفرق بين القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ناقصاً قيمة المواد المستوردة الداخلة في السلعة كما تظهر في البيان الجمركي عند الاستيراد مقسومة على القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة باب المصنع ، كما هي في المعادلة التالية :

$$\text{القيمة المضافة المحلية} = \text{قيمة السلعة باب المصنع} - \text{قيمة السلع المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة}$$

$$\text{DVA} = \text{EXV} - \text{UNM}$$

قيمة السلعة باب المصنع
EXV

حيث :-

- القيمة المضافة المحلية DVA = القيمة المضافة المحلية
 - قيمة السلعة باب المصنع EXV = القيمة الحقيقية للسلعة المصدرة على باب المصنع
 - قيمة السلع المستوردة الداخلة = قيمة السلع المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة
- في إنتاج السلعة المصدرة المصدرة كما تظهر بالبيانات الجمركية .

4- شهادة المنشأ :-

أ- تعمل الجهات المختصة في الطرفين وقيل تطبيق هذه الاتفاقية على إيجاد نموذج شهادة منشأ بهدف بيان أن السلعة المصدرة من النطاق الجمركي أو المناطق الحرة لأحد الأطراف إلى النطاق الجمركي أو المناطق الحرة للطرف الآخر مؤهلة لنيل شهادة منشأ وفقاً لتعريف المنشأ الوارد في البند (1) و (2) من هذا الملحق .

ب- شهادة المنشأ يجب أن تكون متضمنة ضمن أمور أخرى على أسم وعنوان المصنع ورقم فاتورة الشحن وتكون موقعة من قبل مصدر البضاعة .

ج- شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاردنية يجب أن تكون صادرة عن غرفة الصناعة أو التجارة ومصادق عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة .

د - شهادة المنشأ للبضائع التي منشأها المناطق الجمركية الاسرائيلية يجب أن تكون مصادق من قبل المعهد الاسرائيلي للتصدير أو غرفة التجارة أو من جمعية المصنعين .

هـ- تصدر شهادة المنشأ لشحنة محددة ومعرفة عندما تكون البضاعة مازالت في بلد التصدير ، لكي يتم اعطاء فرصة للجهات المختصة بفحص الشحنة . اذا قررت ذلك .

و - في ظروف استثنائية يجوز اصدار شهادة منشأ للبضاعة ذات العلاقة بعد تصديرها ، في مكان الاصدار وقت التصدير عندما يكون ذلك بسبب خطأ أو إغفال غير مقصود . يجب أن تحمل الشهادة في هذه الحالة علامة خاصة تبين الظروف التي اصدرت بها هذه الشهادة .

ز - الجهة التي تصادق على شهادة المنشأ والمصدرة أيضا ، يجب أن يحفظ كل منهما نسخة ولمدة ثلاثة سنوات من تاريخ اصدارها .

ح- السلطة الجمركية في البلد المستورد تملك الحق لطلب اثباتات وجميع المعلومات التي تروى بأنها مناسبة .

ط - شهادة المنشأ يجب أن تقدم الى دائرة الجمارك في البلد المستورد للبضاعة وقت التخليص على أن لا يكون قد مضى عليها أكثر من ستة أشهر من تاريخ صدورها .

هكذا من الأصيل

تعليمات جهاز تسجيل حركة المركبات (التاكغراف)
صادرة بموجب المادة - ١٩ - من قانون السير
رقم - ١٤ - لسنة ١٩٨٤

- المادة ١ - ١ - تجهز المركبات التالية والتي يتم تسجيلها اعتباراً من تاريخ ١-١-١٩٩٦ بجهاز تسجيل حركة المركبات .
- ١ - الحافلات .
 - ٢ - سيارات الركوب المتوسطة والتي يزيد عدد ركابها على خمسة عشر ركاباً بما فيهم السائق .
 - ٣ - سيارات الشحن التي وزنها الإجمالي ≥ 8 طن ناكسوس .
- ب - أما المركبات التي تم تسجيلها قبل تاريخ ١-١-١٩٩٦ وجرى تجهيزها بعدد تسجيل حركة وسرعة المركبات - التاكغراف - وفقاً لتعليمات عداد تسجيل حركة وسرعة المركبات المنشورة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٠٨ تاريخ ١-٧-١٩٨٦ تبقى خاضعة لأحكامها .

المادة ٢ - المرافقات العامة للجهاز ووظيفته :

- ١ - يجب أن يقوم الجهاز بتسجيل المعلومات التالية : -
 - المسافة التي تقطعها المركبة - كم - .
 - السرعة - كم/الساعة -
 - الوقت - حسب توقيت المملكة الأردنية الهاشمية - .
 - أوقات قيادة المركبة ، الوقت ، والاستراحة ولدة ٢٤ ساعة .
 - أوقات فتح الجهاز .
- ب - يجب أن يتكون الجهاز مما يلي : -
 - ١ - عناصر القياس المرئية وهي :
 - السرعة .
 - المسافة المقطوعة .
 - الوقت .
 - ٢ - عناصر التسجيل وهي : -
 - مسجل المسافة المقطوعة .
 - مسجل السرعة .
 - مسجل أو أكثر للوقت .

- ج - يجب أن تكون جميع أجزاء الجهاز مصنوعة من مواد غير قابلة للكسر ويتحمل الارتجاجات الناتجة عن المركبة ولا تتأثر بالمجال المغناطيسي أو الكهربائي أو أي مواد أخرى لها مميزات كهربائية ومغناطيسية ثابتة .
- د - يجب أن تكون عناصر القياس مزودة بلانارد اللازمة وغير مبهمة للنظر .
- هـ - يجب أن تكون كافة الأجهزة الداخلية للجهاز مصممة بطريقة تمنع دخول الغبار وتشكل الرطوبة وأن تكون مصنوعة بشكل يصعب التلاعب بها .
- و - يجب أن يزود الجهاز بوسيلة إغراق للحجرة التي تحتوي على بطاقة التسجيل كذلك بقفل آلية ضبط ساعة التوقيت .
- ز - يجب أن لا يعتمد برق التسجيل الفروقات التالية : -

- ١ - المسافة المقطوعة : $(+ \text{ أو } -) \pm 1\%$ من المسافة الفعلية .
- ٢ - السرعة : $(+ \text{ أو } -) \pm 6\%$ كم/الساعة - من السرعة الفعلية .
- ٣ - الزمن : $(+ \text{ أو } -)$ دقيقتان يومياً ومرة دقائق اسبوعياً .

المادة ٣ - مواصفات بطاقة التسجيل :

- ١ - يجب أن تكون بطاقات التسجيل مصممة بحيث تكون المعلومات المسجلة عليها واضحة ومقروءة .
- ب - يجب أن يكون الحد الأدنى لسمعة البطاقات ٢٤ سماعة .
- ج - يجب أن تحتوي على فراغ لكتابة المعلومات التالية : -
 - اسم السائق .
 - تاريخ ومكان بدء ونهاية استخدام البطاقة .
 - رقم لوحة المركبة .
 - المسافة المقطوعة عند بداية استخدام السائق للمركبة .
 - الوقت الذي تم به تبديل المركبة .

المادة ٤ - تركيب الجهاز ومعايرته ومحصاه :

- ١ - يتم اعتماد الورش التي تقوم بعملية التركيب والمعايرة من قبل المكتب الفني المركزي لشؤون السير .
- ب - يجب أن يتم تركيب الجهاز من مكان يمكن السائق من رؤية عناصر انقياس والتسجيل وأن لا يتم تركيبه في مكان يكون معرضاً للكسر .
- ج - بعد تركيب الجهاز ومعايرته يجب وضع لوحة على الجهاز مثبتاً عليها المعلومات التالية :
 - اسم وعنوان الورشة المعتمدة التي قامت بعملية التركيب والمعايرة .
 - محيط الاطارات - ملم - .
 - معامل التميز لكل مركبة - دوره / كم - .
 - وهي عدد الدورات أو الاشارات التي تصدر من جزء المركبة التي يتم وصل الجهاز به خلال سير المركبة لمسافة كم واحد - .
- د - يجب أن يوضع ختم SEAL على الأجزاء التالية :
 - طرفي الكيل بين الجهاز وجزء المركبة الموصول به .
 - الخط الواصل بين الوصلة المستخدمة ومكان وضعها بدائرة التوصليل .
 - غطاء الجهاز الخارجي .
- هـ - يجب أن يحمل الختم المستخدم رقم أو علامة مميزة لكل ورشة .
- و - فحص الجهاز :

- تتولى إدارة ترخيص السواتين والمركبات فحص الجهاز للتأكد من صلاحية ووجود الاختتام أثناء الفحص الدوري للمركبات .
- يتم معايرة الجهاز سنوياً وعلى الورشة التي تقوم بعملية المعايرة إصدار شهادة معايرة بذلك وعلى السائق أن يبرز نسخة منها لإدارة الترخيص عند الفحص الدوري .

المادة ٥ - استعمال الجهاز :

- ١ - واجبات المالك :
 - ١ - يجب على المالك والسائق التأكد من أن الجهاز يعمل بشكل منتظم وصحيح وأن جميع الاختتام في اسكنها المخصصة .
 - ٢ - على المالك تزويد السائق بالعدد الكافي والمناسب من البطاقات لمدة لا تقل عن اسبوع .
 - ٣ - على المالك الاحتفاظ بالبطاقات المستعملة مدة لا تقل عن ٣ أشهر وتسليمها إلى أجهزة الأمن العام عند طلبها .

ب - واجبات السائق :

- ١ - استخدام الجهاز أثناء حركة المركبة وتوقفها وتسجيل تاريخ استخدام البطاقة وحمل بطاقات صالحة للاستعمال والاحتفاظ باخر سبع بطاقات تم استعمالها .

هكذا من السهل

٢ - تسجيل المعلومات التالية على البطاقة قبل ادخالها :

- ١ - اسم السائق .
- ب - رقم السيارة .
- ج - تاريخ ومكان بدء الرحلة .
- د - رقم عداد المسافة عند بداية الرحلة .

٣ - تسجيل المعلومات التالية على البطاقة بعد انتهاء فترة العمل :

- رقم عداد المسافة عند نهاية الرحلة .
- تاريخ ومكان نهاية الرحلة .

٤ - التأكد من أن الجهاز يعمل وأن التسجيل على البطاقة يتم بشكل صحيح .

٥ - استخدام بطاقة جديدة لكل يوم أو عند استلام المركبة من سائق آخر .

٦ - عند توقف الجهاز عن العمل أو تعطله من التسجيل يجب إبلاغ أقرب مركز شرطة أو دورية مرور ليثبت ذلك . وعدم الاستمرار بالعمل بجهاز معطل لأكثر من ٢٤ ساعة .

٧ - عند تعرض البطاقة إلى أي تلف خلال الرحلة يجب الاحتفاظ بها وتسليمها مع البطاقة البديلة التي تسمى استعمالها .

٨ - عدم ترك البطاقة داخل الجهاز إذا ما تم استعمال المركبة من قبل سائق آخر لأن المعلومات التي يتم تسجيلها على البطاقة هي معلومات خاصة بالسائق أثناء الرحلة وليست خاصة بالمركبة التي يقودها .

٩ - تزويد رجال الشرطة بالبطاقات المحتفظ بها عند الطلب وإذا ما تم فتح الجهاز وإخراج البطاقة فيجب على السائق الطلب من رجل الشرطة تسليمه ملاحظة بذلك بين تاريخ ووقت فتح الجهاز وإذا ما تم تبديل البطاقة فيجب على رجل الشرطة كتابة الملاحظات على البطاقة الجديدة .

١٠ - إذا فقد أو اُتلف أحد الاختام SEALS لأي سبب من الأسباب فيجب كتابة

ملاحظة وإخبار المالك بذلك واستبداله بأخر جديد في أحد الورش المعتمدة .

١١ - على السائق أن يحمل معه شهادة المعايرة للجهاز وتقديمها لرجل الشرطة عند الطلب .

المادة ٦ - تعتمد المعلومات الواردة في البطاقة لأغراض ضبط مخالفات السرعة المتترة وتجاوز ددد ساعات القيادة المسموح بها .

المادة ٧ - تتولى أجهزة الأمن العام مراقبة تنفيذ هذه التعليمات ومخالفة مالك المركبة أو سائقها الذي بها مع ضبط رخص السوق والمركبة وتحويلها إلى إدارة الترخيص لفحص المركبة فنيا .

المادة ٨ - تلغى تعليمات عداد تسجيل مركبة وسرعة المركبات - التاكغراف - والصادرة في العدد رقم ٣٤٠٨ - من الجريدة الرسمية وتعديلاتها تاريخ (١٩٨٦-١٩٨٧) .

المادة ٩ - يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

سلامة حماد
وزير الداخلية

تأسيس الأحزاب السياسية إعلان صادر عن وزير الداخلية

٥ - بالاستناد لأحكام المادة ١٠ - ١ - الفترة ١ - من قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٢ - لسنة ١٩٩٢ ، أعلن عن تأسيس حزب الانصار العربي الاردني ضمن احكام الدستور والميثاق الوطني ، وقانون الأحزاب المعمول به ، وفق ما يتفق مع ذلك في نظامه الاساسي المقدم لهذه الوزارة ، والبيانات والوثائق المرفقة به .

سلامة حماد
وزير الداخلية

قرارات صادران من مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية

٥ - قرر مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية إجراء بعض التعديلات على تعليمات التأهيل والمعرفة الوطنية الصادرة بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ والتي اتخذت في الجلسة رقم ٤ المنعقدة بتاريخ ١٥ - ١ - ١٩٩٥ بالشكل التالي :

الجلسة : الرابعة

التاريخ : ١٥ - ١ - ١٩٩٥م

القرار رقم : ٤ - ٤ - ١٩٩٥

الموضوع : نموذج دراسة اجتماعية مقترح لأغراض المعونة التقنية الطارئة - الاستثنائية .

الموافقة على النموذج رقم ٤ - ٤ - المرفق .

سلوى ضامن المصري
وزيرة التنمية الاجتماعية
رئيسة مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية

فراج الهاشم
مدير عام صندوق المعونة
الوطنية

عضو
السيد علي عيسى

عضو
السيد عبدالرحمن المجلوني

عضو
السيد عبدالله الشويكي

عضو
الدكتور عبد الله الخطيب

عضو
السيد عبدالله الهنداوي

عضو
الهندس علي نصر الله

عضو
السيد رجب السعد

عضو
السيد حسان الفلج

هكذا من الأشهر

نموذج دراسة اجتماعية
المعونة القلبية الطارئة
- الاستثنائية -

نموذج رقم ٤ -

١ - البيانات الأولية :

الاسم الكامل لتقديم الطلب :
تاريخ الميلاد : وثيقة اثبات الشخصية :
العنوان :
مكان العمل : المهنة :
عدد افراد الاسرة : () .

٢ - اقرار بالدخل الشهري بموجب التعمد الخطي المعد لذلك - يرفق بالنموذج .

١ - من اعمال افراد الاسرة
ب - من عائدات التقاعد - ضمان اجتماعي
ج - من صندوق المعونة الوطنية
د - من أية جهات اخرى

فلسي
دينار
()
()
()
()

٣ - ملخص من التاريخ الاجتماعي للأسرة ونوع المشاكل التي تواجهها والاسباب الموجبة للمعونة .

.....
.....
.....
.....
.....

٤ - توصية الباحث الاجتماعي :

.....
.....
.....
.....
.....

التاريخ : / / ١٩٩٩م الباحث الاجتماعي :

٥ - قرار المدير العام .

.....
.....
.....

التاريخ : / / ١٩٩٩م التوقيع :

الجلسة : الرابعة
التاريخ : ١٥-١٠-١٩٩٥م
القرار رقم : ٥-١٩٩٥

الموضوع : تعديل المادة ١٩- من احكام عامة لتعليمات التاهيل والمعونة .
الموافقة على تعديل نص المادة المذكورة اعلاه باضافة الجملة التالية في نهايتها : -
- الا بالحالات الاجتماعية المعتمدة بالنموذج رقم (٤) - .

ليصبح النص كما يلي : -

- يمد الموظف المختص تقريراً اجتماعياً على النموذج الذي يقره المجلس مدعماً بكل الوثائق الرسمية المطلوبة اللازمة لإثبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للحالة ، الا بالحالات الاجتماعية المعتمدة بالنموذج رقم (٤) - .

سلوى ضامن المصري
وزيرة التنمية الاجتماعية
رئيسة مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية

فروج الهاشم
مدير عام صندوق المعونة
الوطنية

عضو السيد عبدالله الشوبكي
عضو السيد عبدالرحمن المجلوني
عضو السيد علي عيسى

مهندس علي نصر الله
السيد عبدالله الهنداوي
عضو الدكتور عبد الله الخطيب

السيد حسان الفلاح
السيد رجب السعد

هكذا من الأفضل

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٥٨-٢-١٨٨٧ تاريخ ١١-١١-١٩٩٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين من أجل تفسير المواد ٤٢ من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٣ من نظام المصالحات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، والفقرة ٢- من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ ويبين ما يلي :-

١ - ما اذا كان ذلك الراتب الاساسي مع العلاوات الفنية للمهندسين او العلاوة الاساسية لباقي الموظفين في سلطة الكهرباء الاردنية - وبصراحة النص - هو - مقابل العمل الاضافي المنتظم - الذي يقومون به لمدة ساعتين يوميا هل هو في حقيقته القانونية والواقعية - بدل - او اجر مقابل ذلك العمل الاضافي وليس علاوة بالمعنى الاصطلاحي .

٢ - اذا كان قد بقي اي وجود قانوني لنظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ بجميع نصوصه بما في ذلك المادة ٤٢ منه .

٣ - ما اذا كان وقت صرف تلك النسبة من الراتب لاي من المهندسين والموظفين في سلطة الكهرباء الاردنية يجب ان يتم اعتبارا من التاريخ الذي انتقل اليه المهندس او الموظف في السلطة الى نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ على اساس ان انتقاله اليه يعني الغاء نظام موظفي سلطة الكهرباء بالنسبة اليه اعتبارا من تاريخ انتقاله الى نظام الخدمة المدنية وخضوعه لاحكامه .

٤ - ما اذا كانت عبارة - او اي نظام اخر - الوارد في المادة ١٣- من نظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ تشمل - نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية - رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ بحيث يضاف الثلث المنصوص عليه في المادة ٤٢ منه الى العلاوات المنصوص عليها في المادة ١٣ المشار اليها وبعد الاطلاع على كتاب سيادة رئيس الوزراء المشار اليه وتديق النصوص المطلوب تسريها يبين ما يلي :-

تنص المادة ٤٢ من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ على ما يلي :-

يمنح موظفو السلطة علاوة مقدارها ذلك الراتب الاساسي مع العلاوات الفنية للمهندسين او العلاوة الاساسية لباقي الموظفين وذلك مقابل العمل الاضافي المنتظم لمدة ساعتين يوميا .

وتنص المادة ١٣- من نظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ على ما يلي :-

اذا كان الموظف في المؤسسات الرسمية المماثلة يتقاضى علاوة بموجب نظام العلاوة الفنية وعلاوات الاختصاص الموحدة للموظفين رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ او بموجب اي نظام اخر فيستمر هذا الموظف في تقاضي المبلغ الذي يتقاضاه من تلك العلاوة عند نفاذ احكام هذا النظام ما دام يمارس العمل الذي يتقاضاه من اجله السخ .

وتنص الفقرة ٢- من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١- لسنة ١٩٨٨ على ما يلي :-

- تلغى أنظمة الموظفين والمستخدمين في المؤسسات الرسمية العامة التي سيطبق عليها هذا النظام ولم تستغن من احكامه وذلك اعتبارا من انتهاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة ٢-ج- من هذه المادة .

وعلى ذلك نجد في حدود النصوص المشار اليها والاستئلة المطروحة للاجابة عليها انه وعن السؤال الاول ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان وبالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ الصادر عنه بتاريخ ٣٠-١٢-١٩٩٢ وقد توصل الى ان المعنى الاصطلاحي المستعمل من عبارة - العلاوات - حيثما وردت في قانون او نظام ينصرف الى الزيادات المقررة للموظف تبعاً للراتب الاساسي والتي يستحقها تبعاً لاستحقاق هذا الراتب الا ما ارتبط منها بامكان العمل كملاوات موظفي السلك الدبلوماسي العاملين في الخارج ، بينما ان بدل العمل الاضافي وبدل التفرغ هي زيادات واجبرت وتربط بالعمل ذاته ولا يستحقها الموظف الا بتقاضيه بالعمل ، وان ما ينبغي على ذلك ان لكل من العلاوة وبدل العمل الاضافي وبدل التفرغ المعنى الخاص به وبالتالي فان استحقاق الموظف للعلاوات الكاملة او التسببه بالنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية لا يشمل بدل العمل الاضافي وبدل التفرغ المنصوص عليه في نظام العلاوات الموحدة للموظفين .

وحيث ان الفقرة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور تنص على انه يكون للقرارات التي يصدرها الديوان الخاص بتفسير القوانين وتنتشر في الجريدة الرسمية معول القانون .

ان التفسير المشار اليه يشكل جوابا على السؤال الاول بحكم هذا التفسير .

اما عن الاستئلة الثلاث الاخرى المطروحة فاننا نجد انه ومن استعراض النصوص المشار اليها في مطلع هذا القرار وتطبيقها على موظفي سلطة الكهرباء باعتبارهم موظفين ومستخدمين في مؤسسة عامة رسمية يبين ما يلي :-

ان الفقرة ٢- من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية بينت الاسس التي يتم بموجبها تطبيق احكام هذا النظام على موظفي المؤسسات العامة الرسمية الذين تطبق عليهم انظمة خاصة بمؤسساتهم بمان تركت لهؤلاء الموظفين الخيار في تقديم طلب تطبيق احكام النظام الجديد خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذه في ١-١-١٩٨٨ ، حتى اذا لم يختاروا ذلك تبقى احكام نظام الموظفين الخاص بمؤسساتهم سارية المفعول عليهم لمدة خمس سنوات حيث تعتبر خدماتهم في المؤسسة بعد انقضاء الخمس سنوات منتهية ونفا احكام الفقرة ٢-ج- منها .

وعلى ذلك فانه وبالنسبة للموظفين الذين لا يختارون تطبيق نظام الخدمة المدنية الجديد رقم ١- لسنة ١٩٨٨ تبقى احكام نظام موظفي السلطة رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ سارية عليهم بالنسبة للدرجات والرواتب وما يتبعها من علاوات خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ احكام نظام الخدمة المدنية وبعدها اي بتاريخ ١-١-١٩٩٣ تعتبر خدماتهم منتهية حكماً وتصرف لهم حقوقهم المالية حسب الانظمة والقوانين المعمول بها تطبيقاً لاحكام الفقرة ٢ ب ، ج من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ .

واما بالنسبة للموظفين الذين يختارون تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم فينقلون الى الدرجات والرواتب المخصصة لوظائف الفئات المبينة فيه بصرف النظر عن مقدار الرواتب التي كانوا يتقاضونها بموجب نظام موظفي السلطة سواء كانت اقل او اكثر من الرواتب المقررة في نظام الخدمة المدنية ، وكذلك يطبق عليهم ما يطبق على الموظفين الخاضعين لهذا النظام من حيث العلاوات المقررة في نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، وعليه فلا وجه للتمسك باستحقاق ذلك الراتب المقرر في نظام موظفي السلطة وما يتبعه من علاوات بالنسبة لهؤلاء الموظفين ، لان عملية النقل تعني الغاء تطبيق احكام نظام الموظفين السابق الخاص بمؤسساتهم واحلال احكام نظام الخدمة المدنية الجديد الذي اختاروا تطبيقه عليهم بما فيه سلم الدرجات والرواتب محل النظام الخاص بهم .

ولا وجه هنا للاحتجاج بعدم الحقوق المكتسبة لان هذه القاعدة لا تطبق الا على الرواتب المستحقة للموظف في ظل النظام السابق ولا خلاصه هنا حول استحقاق الموظف لهذه الرواتب وفقاً لاحكام النظام السابق الذي استحققت في ظله ، اما الرواتب التي يستحقها الموظف في نظام الخدمة المدنية الذي اختار تطبيقه عليه فمقدار الاستحقاق يحكمه النظام الجديد ، هذا وليس ثمة مانع تشريعي من ان يتولى نظام جديد تعديل الرواتب المقررة في نظام سابق زيادة او نقصا حسب مقتضى الحال اذا رأى مجلس الوزراء كمرجع تشريعي في اصدار الانظمة بموجب المادة ١٢٠ من الدستور اصدار مثل هذا النظام ، وقد اخذ الديوان الخاص بتفسير القوانين بهذا الرأي في القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠ الصادر عنه بتاريخ ٧-١١-٢٠١٩ .

وعليه فانه لا يجوز اضافة ذلك الراتب الى الراتب الاساسي لموظفي السلطة الذين اختاروا تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم لا لغايات الراتب الاساسي ولا لغايات العلاوات لانهم اصبحوا يخضعون في ذلك لاحكام نظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة ، وهذا هو جواب الاستئلة الثلاثة سالفة الذكر .

وهذا ما نقرر به بالاكثارية بشأن التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٤١٦ هـ الموافق ٢٧-١١-١٩٩٥ م .

| | | |
|------------------------------|------------------------------|-----------------------------------|
| عضو | عضو | رئيس الديوان الخاص |
| تاضي محكمة التمييز | تاضي محكمة التمييز | بفسير القوانين رئيس محكمة التمييز |
| سليمان عوجان | ناجي الطراونه | خليف السحيمات |
| عضو | عضو | رئيس ديوان التشريع |
| مذئوب سلطة الكهرباء الاردنية | مذئوب سلطة الكهرباء الاردنية | سي رئاسة الوزراء |
| محمّد الشمايله | محمّد الشمايله | عيسى طماتش |
| مخالف | مخالف | |

هكذا من الأشهر

قرار المخالفة

لمندوب سلطة الكهرباء الاردنية في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين
رقم ١٦- لسنة ١٩٩٥

اخالف الاكثورية المحترمة على النتيجة التي توصلت اليها بشأن هذا التفسير ، ذلك لان ما يستفاد من نص المادتين ١٢ من نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ ، والمادة ٤٢ من نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ وهو النظام المقصود بعبارة أي نظام اخر الواردة في المادة ١٣- المذكورة فيما يخص سلطة الكهرباء الاردنية ما يلي :

اولا : -

ان كلمة علاوات التي وردت في المادة ١٢ من نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ قد جاءت مطلقة دون أي دلالات على تقييدها أو التمييز بين علاوة وأخرى وإن ما ينبغي على ذلك شمول نص هذه المادة لجميع العلاوات التي يتقاضاها الموظف وبناء عليه فإن مقابل العمل الإضافي لموظفي السلطة هو بمثابة - علاوة - وليس بدلا كما هو واضح من صراحة نص المادة ٤٢ التي ذكرناها وقد اعطيت صفة الانتظام لهذا العمل الإضافي باعتباره جزءا لا يتجزأ من بقية ساعات الدوام الرسمي نظرا لطبيعة العمل الخاصة في السلطة التي تقتضي استمرار العمل فيها على مدار الـ ٢٤ ساعة ولا يغير من الامر شيئا ما اشارت اليه الاكثورية المحترمة في معرض اجابته للسؤال الاول بقولها - ان الديوان الخاص بتفسير القوانين كان وبالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ الصادر عنه بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٩٢ قد توصل الى ان المعنى الاصطلاحي المستعمل من عبارة - العلاوات - حيثما وردت في قانون او نظام ينصرف الى الزيادات المقررة للموظف تبعا للراتب الاساسي والتي يستحقها تبعا لاستحقاق هذا الراتب الا ما ارتبط منها بالعمل كعلاوات موظفي السلك الدبلوماسي العاملين في الخارج ، بينما ان بدل العمل الإضافي وبديل التفرغ هي زيادات واجور ترتبط بالعمل ذاته ولا يستحقها الموظف الا بقيامه بالعمل وأن ما ينبغي على ذلك ان لكل من العلاوة وبدل العمل الإضافي وبديل التفرغ المعنى الخاص به ... الخ - ، لان المحصلة النهائية تدل على ان كل من العلاوات او البديل وحتى الراتب الاساسي ترتبط جميعا بالعمل ، ولا تعطى للموظف الا بقيامه بهما وظيفته ، ومما يدل على صحة هذا القبول التعريف المحدد للراتب في نص المادة ٢- من نظام الخدمة المدنية رقم ١- لسنة ١٩٨٨ ، اضافة الى ان بعض العلاوات لها وضع خاص ولا ترتبط بالراتب الاساسي كما ذكر كالعلاوة العائلية والعلاوة الشخصية على سبيل المثال .

- ما دام ان الغاية من طلب التفسير هي التعرف على قصد المشرع في المادة ١٣ من نظام العلاوات رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ وازالة أي غموض او التباس في النص للوصول اليها ، فاني ارى بالاضافة الى ما ذكرت بان نية المشرع قد انصرفت في هذه المادة الى الحفاظ على المراكز المالية للموظفين والحيلولة دون انتقاص مبالغ العلاوات التي يتقاضونها بصورة عملية بموجب الانظمة السابقة ، ولذلك فقد جعل المشرع قييدا على استمرار تزايدها لاي سبب من الاسباب التي ذكرها في المادة في المستقبل من اجل ان يتيح المجال لتطبيق نظام العلاوات الجديد مندمجا تصبح مبالغ تلك العلاوات مساوية للمبالغ المستحقة بموجبه .

ومما لا شك فيه ان القيمة المتحصلة من تطبيق المادة ١٣ من نظام العلاوات الموحدة الجديد باعطاء الموظف بدل عمل اضافي بنسبة ٣٠٪ من الراتب الاساسي تقل عن القيمة التي يستحقها الموظف بموجب المادة ٤٢ من نظام موظفي السلطة السابق لكونها تصرف بما يعادل الاجر المثل على اساس تلك الراتب الاساسي مع العلاوات المحددة بنص المادة المذكورة وهذا الفرق هو الذي سعى المشرع الى الحفاظ عليه منذ وضع المادة ١٢ السابقة الذكر .

ومن هنا فلا وجه للتمسك بالقول بان العمل الإضافي قد أصبح له مفهوم البديل وانه لم يعد علاوة ما دام ان لفظ العلاوة قد استقر في الانظمة السابقة وتكرر وروده دون قيد في نص المادة ١٣- للغايات المقصودة منها مما يجعل التطبيق حاصلا بين دلالة اللفظ ومعناه خاصة وأن الوضع الجديد لصرف هذه العلاوة يتصف بحالة التأنيث التي ستؤول بسبب النتيجة الى تطبيق نظام العلاوات الجديد ولذلك فلا يجوز تصنيف هذا الوضع المؤقت بالمفهوم السابق المطلق للعلاوة ولا بالمفهوم الجديد للبديل الذي نصت عليه المادة - ب- نفرة - من نظام العلاوات الموحدة .

ثانيا : -

ان الغاء نظام موظفي سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٣ بموجب احكام الفقرة -ز- من المادة ١٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ١- لسنة ١٩٨٨ لم يكن مباشرة من تاريخ صدور نظام الخدمة المدنية رقم ١- لسنة ١٩٨٨ بل بقي لهذا النظام وجوده القانوني حتى تاريخ انتهاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة -ج- من المادة ١٦٧ أي حتى تاريخ ١-١-١٩٩٣ .

كما ان المادة ٤٢ منه ، تتعلق بموضوع العلاوات ونظام الخدمة المدنية غير معنى بمعالجة المسائل المتعلقة بعلاوات الموظفين ، لذلك فقد استمر تطبيق هذه المادة وفق الاستثناء الذي ورد في نص المادة ١٣ من نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ وهو وضع يماثل الاستثناء الذي يقضي باستمرار تطبيق نظامي العلاوات ٢ و ٣ لسنة ١٩٧٧ في حدود احكام المادتين ١٢ و ١٣ من نظام العلاوات الجديد .

ومن هنا فلا مجال للقول بان عملية نقل الموظف الى نظام الخدمة المدنية تعني الغاء تطبيق احكام نظام الموظفين السابق بشكل كلي ما دام قد بقي وجود قانوني للمادة ٤٢ منه كما اسلفنا .

بناء على ما تقدم فاني ارى بشأن التفسير المطلوب ان من حق موظفي سلطة الكهرباء الاردنية الاستمرار في تناضي علاوة العمل الإضافي استنادا لاحكام المادة ٤٢ من نظام موظفي السلطة السابق وبدلالة المادة ١٣ من نظام العلاوات الموحدة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٨ وفي الحدود التي قررتها هذه المادة .

مندوب سلطة الكهرباء الاردنية

محمد الشمايلة

هكذا من الأصل